Cybrarians Journal

Issue 51, September 2018 العدد 51، سبتمبر 2018

The economic benefit of the library studies on the contribution of libraries to promotion of economic development: presentation of intellectual production

Dr - Ahmed Saad-eldin Bassiouny
PhD., Libraries & Information Science Department, Alexandria University, 2014
MBA - Master of Business Administration - Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport .2016
Master Degree in Islamic Civilization, Andalusia History, Alexandria University, 2003
Senior specialists, Bibliotheca Alexandrina
ahmed.bassiouni@bibalex.org

Abstract

The research discusses the role played by libraries in the economic development of countries, and discusses the problems faced by most Arab libraries, which prevent them from their real role in economic development in their countries

المنفعة الاقتصادية للمكتبة : دراسة عن مساهمة المكتبات في تعزيز التنمية الاقتصادية للدكتورة سعاد عودة

عرض وتحليل

د. احمد سعد الدين بسيونى

دكتوراه المكتبات والمعلومات– جامعة الاسكندرية– 2014

ماجستير ادارة اعمال – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – 2016

ماجستير الدراسات الاندلسية – جامعة الاسكندرية – 2003

دبلوم الدراسات الاسلامية – المعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية – 2007

كبير أخصائيين مكتبات – مكتبة الاسكندرية

ahmed.bassiouni@bibalex.org

المستخلص

تناقش ورقة العمل الدور المنوط بالمكتبات والذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للبلدان ، كما تناقش المشكلات التي تواجهها اغلب المكتبات العربية ، مما قد يمنعها من دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية في بلدانها.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي تؤديه المكتبات في التنمية الاقتصادية للبلدان مادياً، كما تطرح المشكلات التي تعانيها أكثر المكتبات العربية، والتي تمنعها من ممارسة دورها الحقيقي في التنمية الاقتصادية في بلدانها.

مجال الدراسة : تنتمى الدراسة وفقا للهدف الرئيسى الى مجال العلوم الانسانية

نوع الدراسة : دراسة وصفية تحليلية

أهمية الدراسة ومبررات اختيارها

تأتى اغلب الدراسات فى مجال المكتبات حول موضوعات انماط الافادة من الخدمات التى تقدمها المكتبات أو حول موضوعات الإدارة والمهارات الإدارية الواجب توفراها في أمناء المكتبات، والموضوعات التى تتعلق بالعمليات الفنية وما الى ذلك، بينما لا نجد هناك من الدراسات أو حتى من المراجع العلمية التي تتنأو ل المكتبة اقتصادياً، أو تقوم بتحليل النشاطات المكتبية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي.

فالتقدير الاقتصادي للمكتبة في حاجة إلى إحصاءات محددة، وهي غير متوافرة في مراكز الإحصاء الرسمية ولا في للمكتبات أنفسها.

الاساليب والاجراءات المنهجية

أو لا : المناهج : لاتمام هذه الدراسة نستخدم المنهج الوصفى التحليلى

ثانيا : الطريقة البحثية الرئيسية : هى طريقة تحليل المضمون

ثالثا : ادوات جمع البيانات : نظرا لطبيعة الدراسة نستخدم الملاحظة الوثائقية

باعتبار ان الدراسة تستخدم المنهج الوصفى التحليلى وتعتمد فى تحقيق هدفها على الاجابة على الاهداف الفرعية من خلال تحويلها لتساؤلات لانها تعتمد على متغير واحد

تساؤلات الدراسة :

- كيف يمكن فهم اقتصاد المكتبات ضمن الرؤية العامة لاقتصاد المعلومات؟.
- ما هي المفاهيم الاقتصادية التي يمكن أن تفسر نشاط المكتبة كمؤسسة اقتصادية؟.
- كيف يمكن فهم مصطلح المنفعة الاقتصادية لخدمات المكتبات والمعلومات من وجهة نظر فلسفية واقتصادية ؟.
- هل يمكن تقدير المنفعة الاقتصادية للمكتبة مالياً ؟.

- ما هودور المكتبات في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ؟.

المنفعة الاقتصادية للمكتبة: دراسة عن مساهمة المكتبات في تعزيز التنمية الاقتصادية

ليس هناك الكثير من المراجع العلمية التي تدرس المكتبة اقتصادياً، أي إنها تحلل النشاطات المكتبية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المعتمدة. فيجري التركيز في المصادر المتخصصة بالمكتبات على موضوعات الإدارة والمهارات الإدارية الواجب توفراها في أمناء المكتبات.

إضافة إلى ذلك فالتقدير الاقتصادي للمكتبة في حاجة إلى إحصاءات محددة، وهي غير متوافرة في مراكز الإحصاء الرسمية ولا في للمكتبات أنفسها.

أولاً – اقتصاد المكتبات واقتصاد المعلومات :

اعتبر الاقتصاديون أن المعلومات، والثقافة، مجالات لا تنتمي إلى الاقتصاد، وقد تبنى المكتبيون ايضا هذه الفكرة، لأنهم قد اعتبروا ان مهنتهم مهنة نبيلة، تنحصر في البحث عن وسائل نشر الثقافة والإبداع، أكثر من الخيارات المالية، أو المنافع الاقتصادية للخدمات التي يقدمونها.

ومع منتصف القرن الماضى غيّر الاقتصاديون نظرتهم إلى المكتبات والمعلومات، حيث ان المعلومات والثقافة لعبت دورا هاما في الاقتصاد.

وكان فرتز ماكلوب من أو ائل علماء الاقتصاد الذي درسوا مساهمة المعلومات في الدخل القومي الأمريكي في كتابه صناعة المعرفة، والذي صدرت طبعته الأولى سنة 1968، وقد أو ضح ان عائدات صناعة المعرفة وصلت إلى 29% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي في عام 1959. وقسم ماكلوب قطاعات صناعة المعرفة إلى خمس مجالات رئيسة : هي : التعليم ، البحث والتنمية، الاتصالات، آلات المعلومات ، وخدمات المعلومات.Anne (Mayere, 1990)

واذا كان الدور الذي قام به ماكلوب هوتحديد قطاع المعلومات ، باعتبار أنه يستخدم المعلومات أحيانا ومصطلح المعرفة مرة أخرى، فقد قام العالم بورات عام 1977 بإسهام مشكور فى المفهوم وتطوير منهجيتة الشاملة لتحليل حجم هذا الاقتصاد عبر تحديد وقياس أنشطة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية وفحص هيكل هذه الأنشطة وعلاقتها ببقية الاقتصاد، فضلا عن فحص الآثار المترتبة على الاقتصاد الذي يتحول من التصنيع إلى المعلومات. (Anne Mayere, 1990)

لقد ناقش الكثير من الاقتصاديين ظاهرة المعلومات،ومن أهمهم :

(Alichan, 1950, Boulding, 1955, Grossman,1976, Porat, 1977, Feldman, 1981, Machulp, 1984, Stiiglitz, 1985, Mayère, 1990, Salaun, 1997, Petit, 1998, Shapiro and Varian, 1999, Foray, 2000)

إن متتبع هذه الدراسات يجد أنها تعالج ثلاث قضايا رئيسة:

- دور المعلومات في تدعيم الاقتصاد.
- الاقتصاد الحكومي العام والمؤسسات الثقافية.
- صناعة المعلومات.

تعالج القضية الأولى الشروط الواجبه حتى يجري تنشيط اقتصاد البلد جيداً، واعتبرت المعلومة من أهمها، حيث إن الحصول على المعلومات الملائمة يساعد فى اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الصائبة، سواءً لدى المؤسسات الاقتصادية أم لدى المستهلكين أنفسهم.

فالنظريات الكلاسيكية في الاقتصاد رأت أن الفاعلين الاقتصاديين يملكون معلوماتٍ كاملة عن المنتجات والخدمات والسلع المطروحة في الأسواق. لقد دحضت الدراسات الاقتصادية الجديدة هذه الفرضية وبيّنت أن المعلومات التي يمتلكها الفاعلون عن المنتجات الموجودة في الأسواق هي معلومات ناقصة، وإن عملية الحصول على معلومات كاملة وصحيحة هي عملية مكلفة،

كما ان للمعلومات دورا مهماً في المؤسسات الاقتصادية، في مجالات التسويق، وتحديد خيارات المستهلكين، وتحسين القدرة التنافسية بمعرفة المنتجات المنافسة لدى الشركات الأخرى، وتؤدي المعلومات عملاً مهماً في الشركات الصناعية، وتحديداً في أقسام البحث والتطوير، حيث تستخدم المعلومات العلمية والتقنية كثيراً من الباحثين المسؤولين عن تطوير منتجات جديدة.

ومن هنا يمكننا ان نحدد رؤيتين :

الأولى أن المكتبات ككل المؤسسات الأخرى، تحتاج إلى المعلومات، لتجري إدارتها، وتُحدد قراراتها على نحوصحيح.

والثانية أن المكتبات تنتج خدمات المعلومات، فهي تقدم الخدمة المرجعية، والبث الانتقائي، والإحاطة الجارية، يمكن دراسة مدى مساهمتها في زيادة الناتج القومي للبلدان عبر الفائدة المباشرة التي تقدمها للمهنيين وللصناعيين وللعاملين في مؤسسات اقتصادية مختلفة، ستنأو ل هذه الفكرة بمزيد من التفصيل لاحقاً.

القضية الثانية من قضايا اقتصاد المعلومات هي قضية الاقتصاديات الحكومية، فالحكومات تهتم بالدور الذي تلعبه المعلومات في تطوير الديمقراطية وتطوير البلد في جميع مجالاته الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية وغير ذلك.

والسؤال هنا هو: كيف يمكن قياس المعلومات اقتصادياً؟، وما المهمة الذي تؤديها المؤسسات الحكومية في صناعة المعلومات؟، وبالتالي هل يمكن للمكتبات الحكومية العامة أن تنافس دور نشر الكتب وبيعها بتقديميها لمصادر المعلومات مجانا للمستفيدين ؟

ما يدفع إلى هذه التساؤلات هوخصائص المعلومة كسلعة اقتصادية تؤدي إلى إطلاق صفة المنتج العام على المعلومات. من أهم هذه الخصائص، التي ذكرتها ليديا أروزا (Lydia Arossa, 1993) هي :

أو لا : لامادية المعلومات: تعتبر المعلومات كياناً غير مادي ولا يمكن التحكم فيه. ترتبط المعلومات بالوسيط الذي يحملها، وذلك يعقد من عمليات التحليل الاقتصادي لها، إذ كيف يمكن فصل قيمة المعلومة عن قيمة الوسيط الحامل لها. كذلك يجد الكلاسيكيون أن تحديد قيمة المعلومات الغير منتجة على وسيط هي عملية صعبة أيضاً، فكيف يمكن مثلاً تحديد قيمة المعرفة الضمنية التي يحملها البشر ؟

ثانيا : **عدم القابلية للتملك** : يعالج الاقتصاديون مشكلة المعلومات من وجهة نظر عدم القدرة على فصل المعلومة المستهلكة وتخصيصها. ويقصد بذلك أن استهلاك المعلومة من قبل شخص لا يحرم استهلاك نفس المعلومة من قبل شخص آخر. يختلف الوضع مع الأنواع الأخرى من المنتجات. حيث إن استهلاك شخص لسلعة بحد ذاتها يمنع عملية استهلاكها من قبل شخص آخر.

إذاً يمكن اعتبار المعلومات منتجاً غير قابل للتملك. أي أن شراء المعلومة لا يؤدي بالضرورة إلى امتلاكها امتلاكاً كاملاً وحصرياً من قبل المشتري. في الحقيقة يحتفظ البائع بالمعلومة حتى بعد بيعها. يفرض ذلك خللاً في السوق، بالنسبة إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين يجب أن تكون المعلومات منتجة في هذه الحالة من قبل مؤسسات القطاع العام. ذلك أن إنتاجها يحتاج إلى تكاليف كبيرة لا يمكن للقطاع الخاص أن يتحملها، نظراً لعدم إمكانية السيطرة على مسألة الملكية.

إن التشريعات الحكومية في البلدان الغربية تؤيد وجهة نظر الكلاسيكيين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً من حق المواطن النفاذ إلى كل أنواع المعلومات التي تنتجها الدولة مجاناً. كذلك في بعض البلدان الأو روبية التي تعتبر من حق المواطن النفاذ إلى المعلومات الإدارية وإلى أرشيف المؤسسات الإدارية مجاناً. لقد ساعد ظهور الإنترنت وانتشارها على زيادة النفاذ المجاني إلى المعلومات المنتجة من قبل المؤسسات الحكومية مما شكل خطراً على الاستثمارات الخاصة في هذا المجال.

تعالج القضية الثالثة من قضايا اقتصاد المعلومات محوراً مهماً وهوصناعة المعلومات من إنتاج، وسوق، واستهلاك.

وقد بحث الاقتصاديون في طرق تقدير قيمة المعلومات، أي في بنية التسعير الخاصة بمنتجات المعلومات ، ووضحوا مستخدمين أدوات التحليل الاقتصادي مدى مساهمة هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد الكلي، Shapiro, (Varian,1999). ولكن التقديرات الاقتصادية لهذا القطاع له خصوصيته أيضا. سنحأو ل البحث هنا قي خصوصية بنية تسعير منتجات وخدمات المعلومات التي تنعكس بشكل مباشر على المكتبات كونها المستهلك الأو ل لهذه المنتجات وأهمها الكتب. ومن الجدير بالذكر هنا أن الاهتمام بقطاعات صناعة المعلومات بدا متأخراً تقريباً على اعتبار أن صناعة النشر هي من أو ل القطاعات التي بدأت تضيف إلى الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني وأهمها.

سنبين أيضا أهم خصائص صناعة المعلومات الالكترونية التي تعتبر من أهم قطاعات اقتصاد المعلومات، بل لعلها المحرك الأو ل لتطور ما يسمى اقتصاد المعلومات.

خصوصية بنية التسعير لمنتجات ولخدمات المعلومات: تعتبر المعلومات سلعة خاصة من وجهة نظر تكاليف إنتاجها. تعتبر التكلفة الثابتة لمنتج المعلومات مرتفعة جداً. أي إن ثمن إنتاج النسخة الأولى من أسطوانة موسيقية مثلاً مرتفع جداً، نظراً للمبالغ المدفوعة للمؤلف الموسيقي وللمطرب ولمؤلف الكلمات. وعلى العكس من ذلك فإن التكاليف المتغيرة المتعلقة بإنتاج نسخ أخرى أو وحدات أخرى من المنتج المعلوماتي تكاد تكون بسيطة أو شبه معدومة.

تؤثر هذه الخاصية بشكل مباشر على سوق الاستثمار في إنتاج وتوزيع المعلومات. إذ كيف يمكن تسعير منتج بالاعتماد فقط على تكاليف إنتاج النسخة الأولى دون حساب تكاليف إنتاج الوحدات الأخرى أو النسخ الأخرى من هذا المنتج.

يعتمد تحديد قيمة المعلومات على استخدامها من قبل الأشخاص. إن قيمة المعلومات الاقتصادية هي قيمة استعمالية وليست قيمة تبادلية. تعتمد القيمة الاستعمالية على مدى فائدة المعلومة بالنسبة إلى مستفيد محدد. إذاً لا يمكن القول بأن قيمة المعلومات هي واحدة بالنسبة إلى كل المستفيدين. لذلك يجب تسعير خدمات المعلومات أو منتجات المعلومات بشكل مختلف ومتنوع تبعاً لتنوع استخدامها من قبل المستفيدين. إن تنوع تسعير منتجات المعلومات وخدماتها يفرض تنوع النسخ المنتظرة من المنتج، أي أن كل نوع من أنواع المستفيدين يفضل طريقة ما للحصول على المعلومة. فالبعض يفضل الحصول على المعلومة ورقيا، والبعض الآخر على أسطوانة، وهناك من يفضل الحصول عليها عبر الشبكات، يمكن عمل نسخ وطبعات متعددة من المعلومة نفسها وفقاً لاحتياجات المستفيدين، وكذلك يمكن تسعيرها بشكل مختلف.

النقطة الثانية المتعلقة بخصوصية تسعير منتجات المعلومات والتي تؤثر بشكل كبير على سوق الاستثمارات في هذا المجال، هي صعوبة حماية حقوق الملكية الفكرية. إن وجود براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية المسجلة هونوع من السيطرة على حالات النسخ غير المشروع لمنتجات المعلومات. ولكن بما أن الشركات المنتجة للمعلومات تتبنى إستراتيجيات تعتمد على تحديد قيمة المعلومة بالنسبة إلى المستفيد. لذلك يجب أن تعتمد حقوق الملكية الفكرية بحسب رأي (Carle Shapiro، 1999) على زيادة قيمة المعلومة وليس على زيادة الحماية لها.

خصوصية قطاع صناعة المعلومات الالكترونية: بدأ الاهتمام فعلياً بصناعة المعلومات مع ظهور قواعد البيانات البيليوغرافية التي بدأت تنتج وتوزع عبر المخدمات في سبعينيات القرن العشرين. (Jean-Michel Salaun, 1997). إن صناعة المعلومات الإلكترونية لها خصائص تختلف عن خصائص أي صناعة أخرى. من هذه الخصائص:

صعوبة تحديد عوائد الاستثمار : تُستخدم المعلومات الإلكترونية في الشركات لزيادة الإنتاجية وتطوير الأبحاث حول المنتجات الجديدة، ولكن يوجد صعوبة بالغة بتجديد المبالغ التي تصرف على إنتاج سلعة أو خدمة معلومات وصعوبة في تحديد عوائد الاستثمار على هذا المنتج. ذلك أن مادة التقييم الاقتصادي في هذه الصناعة غير محددة بشكل دقيق. نرى ذلك من خلال الإحصائيات الرسمية المعطاة حول مساهمة صناعة المعلومات الإلكترونية في الناتج القومي. ففي عام 2000 قُدر رأسمال الشركات العاملة في هذه السوق بين (3–79مليار دول). إن هذا الفرق بالتقدير ينتج عن عدم تحديد المنتجات التي يجب أن تدخل في التقييم. (Souad Odeh, 2004)

تكمن المشكلة برأينا في عدم القدرة على التحديد الدقيق لمداخيل هذه الصناعة، في عدم وجود حدود واضحة بين ما يشكل أساساً لصناعة المحتوى وبين صناعة الوسيط الذي يُسَوق عليه هذا المحتوى. فقواعد البيانات الإلكترونية مثلا تسوق محتواها عبر برمجيات نظم إدارة قواعد البيانات، وتوزع هذه القواعد عبر الخط المباشر باستخدام شبكات الاتصالات أو عبر الأقراص المضغوطة. كيف يمكن إذاً حساب مداخيل الشركات المنتجة للبيانات الالكترونية منفصلة، إذا كانت هذه الشركات تنتج بنفسها برمجيات إدارة قواعد البيانات الإلكترونية وبرمجيات الاتصال عن بعد؟.

تعود صعوبة تحديد ومعرفة عوائد استثمار في هذه صناعة البيانات الالكترونية أيضاً إلى عدم تحديد القطاعات التي تعمل ضمنها قواعد البيانات الإلكترونية. لقواعد البيانات الإلكترونيات أنواع: البيبليوغرافية – النصية – العددية – معادلات كيميائية متعددة الوسائط...إلخ. وهي أيضا تتعامل مع مستفيدين متنوعين. فقد تكون قواعد البيانات في مجال الأعمال أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا أو قواعد بيانات إخبارية...إلخ. كل ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على تحديد القطاع الاقتصادي بشكل دقيق. فمثلاً قواعد للبيانات عن براءات الاختراع تدرج مرة ضمن قطاع خدمات المعلومات العلمية والتقنية، ومرة أخرى ضمن قطاع خدمات المعلومات القانونية، ومرة ثالثة ضمن قطاع معلومات

الماركات المسجلة. كذلك لا يمكن إغفال قطاع خدمات المعلومات حول حجوزات السفر. إن إدراج أو عدم إدراج الحجوزات مثلاً له تأثيرات كبيرة على تحديد رأسمال صناعة المعلومات الإلكترونية.(Souad Odeh, 2004)

الخصوصية الثانية لصناعة المعلومات الإلكترونية هي أهمية التطابق وضرورة التشاركية بين منتجات المعلومات. تعتبر البنية التحتية التكنولوجية عنصراً أساسياً في صناعة المعلومات الإلكترونية وهي تسهل من عملية نشر المعلومات وتزيد من قيمتها. تستخدم أغلب الصناعات التكنولوجيا ولكن بالنسبة إلى صناعة المعلومات الإلكترونية، إن التكنولوجيا التي تسمح بإنتاج المعلومات وخزنها واسترجاعها، ونسخها، والتحكم بها، ونشرها، واستقبالها، هي متنوعة ولا يمكن لأي شركة أن تقوم بمفردها بانتاج برمجيات تقوم بكل هذه الأعمال مجتمعة، يدفع ذلك بالشركات إلى تشكيل تحالفات وتكوين شركات قد تكون أحياناً مع شركات منافسة. كذلك فإن تطوير المعايير التكنولوجية (Standards) يعتبر أساسياً حتى يمكن أن تنتقل المعلومات في بيئة تشاركية بين برمجيات مختلفة المصدر. إذاً من خصوصية صناعة المعلومات الإلكترونية هي التعاون بين المتنافسين.

إن التأسيس النظري لما يمكن أن نسميه اقتصاداً للمكتبات لا يمكن في رأينا أن يكتمل إلا بالمساهمة الحقيقية من المكتبين أصحاب المهنة في تشكيل رؤية اقتصادية للمكتبة خاصة بهم، قد تتفق مع رؤية الاقتصاديين للمكتبة كمؤسسة اقتصادية أو تختلف معها، وأن يؤسس هؤلاء المكتبيون نموذجاً اقتصادياً خاصاً للمكتبة كونها مؤسسة ثقافية تختلف عن المؤسسات الثقافية الأخرى كالمتاحف والمسارح، باعتبار أن المكتبات تقع على مفترق طرق بين الاقتصادات الحكومية(علاقتها بالمؤسسة الأم)، واقتصاد السوق(علاقتها بناشري مصادر المعلومات)، وبين اقتصادات التعاون (علاقتها بشبكات التعاون المكتبية).

ثانياً – المرتكزات الاقتصادية للنشاطات المكتبية

المكتبة مؤسسة اقتصادية تنشط وفقا لاقتصاديات خاصة بها، وبالتأكيد هي تخضع لنموذج اقتصاديي خاص بها أيضا. لا يمكننا ادعاء المقدرة على طرح مثل هكذا نموذج لعدة أسباب، أهمها أن ذلك يشكل مجالاً بحثياً آخر لا يمكن لهدف ومجال هذه الدراسة الخوض فيه. ولكن يمكننا هنا طرح بعض الأفكار التي قد تساعد على فهم المنطق الاقتصادي الذي تبنى عليه أنشطة وخدمات المكتبة.

تقوم المكتبة بأعمال وأنشطة يومية، يعتبر تعريفها بديهياً بالنسبة إلى المكتبيين العاملين بها. ولكن لا يمكن أن نجزم بأن الأمر مماثلٌ بالنسبة إلى الاقتصادي. حتى يتمكن الاقتصادي من تحليل المكتبة اقتصادياً يجب عليه معرفة ماذا تنتج المكتبة؟، ما هي المواد الأو لية التي يعتمد عليها هذا الإنتاج؟، أي ما هي مدخلات ومخرجات المكتبة وما هي مراحل المعالجة التي تقوم بها.

يمكن اعتبار المكتبة نظاما اقتصاديا تتكون مدخلاته الرئيسية من الوثائق (الكتب والدوريات، والمصادر الأخرى). تتركز عملية المعالجة لهذه المدخلات في العمليات الفنية التي تُجرى على الوثائق كالتصنيف والفهرسة ، أما مخرجات المكتبة كنظام فهي الخدمات التي تتركز في بناء المجموعة وتنظيمها وإعارتها.

سنقتصر هنا على دراسة الاقتصاديات المتأتية من الخدمة الأساسية للمكتبات والتي تعطيها هويتها وتميزها عن غيرها من مؤسسات المعلومات وهي خدمة بناء وتنمية المجوعات.

لا تعتبر المكتبة بالطبع المؤسسة الوحيدة التي تعمل على نشر وتوزيع الكتب والمعلومات، أي إن المكتبة ليست المؤسسة الوحيدة المعنية بتوسيع فرص القراءة. لقد وجَد الكتاب ووجدت الأسطوانات والأفلام مجالات نشر أو سع وأكبر بكثير، هي مراكز النشر ودور البيع التجارية، التي تستطيع بالطبع الوصول إلى مستهلكين كثر يفوق عددهم بكثير عدد مستفيدي المكتبة. ولكن تعتبر المكتبات فعلياً أقدم المؤسسات التي اهتمت بنشر الكتب والمعرفة بشكل عام، وذلك لأسباب سياسية بالدرجة الأولى متمثلة في رغبة الحكومات بنشر الثقافة وتسهيل الوصول إليها مجانا عبر مؤسساتها الرسمية، والتي تعتبر المكتبات من أهمهما. ولكن يمكن إيجاد دواعي اقتصادية تبرر الاستثمار الاقتصادي في تشكيل المجموعات المكتبية وتدعم استمراريتها الاقتصادية.

يرى جان ميشيل سالان (Jean Michel Salaun , 1997) أن هذه المبررات ترتكز على نظريات ومفاهيم اقتصادية يعتبر أهمها اقتصاد وفورات الحجم (economics of scale)، القيمة الاقتصادية المضافة(value added)، والمفهوم الاقتصادي هامش الأمان(safety margin).

اقتصاد وفوريات الحجم[1] : تعتبر المكتبات وفق هذا المبدأ مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تخفيض تكلفة اقتناء وحفظ الكتب على القراء. لقد نشأت المكتبات ومراكز المعلومات من أجل السماح بمشاركة مجموعة من الكتب الدوريات والمواد الأخرى بين مجموعة من القراء، باعتبار أن تكاليف شراء هذه المواد أو حتى إيجاد مكان لحفظها مرتفعة جداً ولا يمكن أن يتحمله شخص بمفرده.

تقوم المكتبات بشراء وتأمين مصادر المعلومات للأفراد الغير قادرين على شراءها وإتاحتها لهم عبر طرق الإعارة المختلفة.

يتحقق اقتصاد وفورات الحجم هنا من خلال تقديم أكثر من عملية إعارة انطلاقاً من نفس المصدر الذي يمكن أن يُعار إلى أكثر من قارئ، أي أن المكتبة تتجه إلى تخفيض تكاليف اقتناء المصادر لأفراد مجتمعها مع زيادة الإنتاجية عبر استثمار المصدر وإعارته المتكررة.

على الرغم من قناعة الاقتصاديين والمكتبيين على حد سواء بمبدأ تحقيق المكتبات لوفورات الحجم الاقتصادية عبر مجموعاتها المكتبية، إلا إن هناك الكثير من المعارضين له، من أهمهم المؤلفين ودور النشر، الذين يعتبرون أن الربح الاقتصادي الذي يحققه القارئ من جراء استخدامه للمكتبة يُقتطع بالدرجة الأولى من أرباحهم. ومن هنا يبرر بعض ناشروالمجلات العلمية ارتفاع أسعار الدوريات العلمية، وذلك لتعويض الخسارة المتأتية من اشتراكات المكتبات، والتي تسمح بإعارة نفس الدورية لأكثر من مستفيد.

يزيد من حدة المعارضة سماح المكتبة للمستفيد بتصوير المصدر أو جزء منه، وهنا تكون المكتبة قد خرجت فعلياً من إطار الإعارة إلى إطار السماح بالتملك، وبالتالي تكون المكتبة قد قضت على إمكانية شراء المستفيد للكتاب من دور البيع التجارية.

إن النقاش حول هذا الموضوع ما زال حماسياً ولا يمكن الفصل فيه، يأخذ الناشرون والمؤلفون موقف المدافع عن حقوق الملكية الفكرية، ولهم الحق في ذلك طبعا، وتقف المكتبات في جهة المدافع عن حق القارئ في النفاذ إلى أكبر قدر من المصادر التي تهمه، ولها الحق في ذلك أيضاً.

يرى بعض الاقتصاديون أن حجة مزودي المكتبات (الناشرين والمؤلفون) مقنعة، خاصة وإنه من وجهة نظر اقتصادية ما تحققه المكتبة للقارئ من اقتصاديات وفورات الحجم تفقده في الوقت نفسه على عمليات المعالجة للمجموعة نفسها. فالفهرسة والتصنيف والتجليد وبناء قواعد البيانات تكلف المكتبة أو المؤسسات الممولة للمكتبات أكثر بكثير من شراء الكتاب نفسه. (Anne Mayére,1990)

القيمة المضافة لبناء المجموعات المكتبية[2]

إن المبرر الاقتصادي الثاني لبناء المجموعة المكتبية لا يعتبر إشكالياً كالأو ل. إذا كان المبدأ الأو ل يعتمد على وضع كتاب بين يدي مجموعة قراء. فإن المبدأ الثاني على عكسه تماماً يعتمد على الآليات التي تستخدمها المكتبة لجذب قارئ ما إلى كتاب ما مهم جداً بالنسبة له، موجود بين مجموعة من المصادر التي قد لا تهمه كلها، إذاً تقوم المكتبة بتمكين المستفيد أو القارئ من إيجاد الكتاب المناسب بسرعة وبسهولة. تعتبر هذه الخدمة قيمة مضافة تقدمها المكتبات للمستفيدين، حيث تركز على توفير الوقت والجهد على القارئ. إن قيمة الوقت بالنسبة القارئ ثمينة. يعتبر ذلك إذاً مبرراً اقتصادياً قوياً لعملية بناء المجموعة المكتبية.

يعتمد قياس القيمة المضافة على الوقت والفعالية التي قد يربحها المستفيد من وجود مجموعة مكتبية منظمة. من وجهة النظر هذه يمكن للمكتبات إذاً أن تختار بين الاشتراك بالدورية كاملاً أو الاشتراك بقاعدة بيانات تؤمن النفاذ إلى المقالات العلمية وذلك بحسب الوقت والفعالية التي يمكن يوفرها أي الخيارين على المستفيد.

.

ولكن ليس من السهل قياس هذه القيمة الاقتصادية، لقد حأو ل الكثير من البحاثة الإنكليز الدخول في هكذا تفاصيل ولكن دون إعطاء إجابات مقنعة. وبما أنه من الصعب تثمين هذه الخدمة بمنطق الأموال تمتنع الشركات الخاصة عن الاستثمار في بعض الخدمات المكتبية ويقوم القطاع الحكومي وحده بالاستثمار فيها. إذ كيف يمكن بيع خدمة نشعر بأنها مهمة ولكن نجد من الصعب جداً تقدير نتائجها الاقتصادية.

اقتصاد هامش الأمان Safety Margin

يمكن تبرير عملية بناء المجموعات المكتبية اقتصادياً انطلاقا من ضرورة حفظ مصادر المعلومات على المدى الطويل. فالمكتبات تنمي المجموعة رغم معرفتها الأكيدة لإمكانية عدم استخدام بعضها مباشرة من قبل المستفيد، ولكن تتنبأ بإمكانيات استخدامها ,وفائدتها في المستقبل. أي أن المكتبة يجب أن تقيس تكاليف شراء المادة وتكاليف حفظها مقابل التكاليف التي يمكن تترتب عليها في حال غياب المادة من المجموعة المكتبية.

يعتمد ذلك على مبدأ اقتصادي هوهامش الأمان (safety margin) حيث تأخذ المكتبة بموجبه تأميناً على المستقبل. ونقصد بذلك أن المكتبات تخشى أن تكون تكاليف شراء وحفظ المادة المكتبية في المستقبل أكبر من تكاليف شراءها وحفظها في الوقت الحالي، حتى وإن لم يتم استخدامها مباشرة من قبل المستفيدين. ومن هنا تأتي الأهمية التي توليها المكتبات الوطنية لقضايا جمع وتنظيم التراث الفكري للبلد.

ولكن عملية الحفظ على المدى الطويل تحتاج إلى مساحات كبيرة. ويتطلب ذلك تكاليف تكبر وتزداد مع ازدياد عدد المجموعات. فقد تستأجر المكتبات مخازن بعيدة في بعض الضواحي وذلك لتقليل تكلفة استئجار العقار المطلوب لحفظ المجموعات المكتبية. .إن على المكتبات أن تقارن أذاً بين تكاليف حفظ المجموعات وبين قيمتها التاريخية التراثية، لأنه بدون رؤية اقتصادية وإدارية حقيقة لعمليات حفظ المجموعات قد تتحول المكتبات من دور حفظ للتراث إلى مخازن للكتب.

يمكن القول إذاً أن التحليل الاقتصادي للمكتبة انطلاقاً من مهمتها الأساسية في بناء المجموعات له دواعيه الاقتصادية ويمكن أن يُبرر اعتبار المكتبة مؤسسة اقتصادية لها نظامها الاقتصادي الخاص.

ثالثا – مفهوم المنفعة فلسفياً واقتصادياً

إن أحد مرادفات مصطلح المنفعة باللغة العربية هومصطلح القيمة [3] وهما مصطلحان موازيان للمصطلح Value باللغة الانكليزية. درس الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاديون والرياضيون مفهوم القيمة، سنحأو ل التعرف هنا

على مفهوم القيمة من وجهة نظر الفلاسفة وعلماء الاقتصاد لنتعرف فيما بعد على القيمة التي تحملها خدمات المعلومات فلسفيا واقتصاديا.

شكل تحديد مفهوم القيمة بالنسبة إلى الفلاسفة تحديا كبيراً وذلك منذ أمد بعيد، يعتبر الفلاسفة أن قيمة الشيء هي ما يستحقه، وإن عملية تقدير القيمة هي قياس للمقدار المُستحق لهذا الشيء. يرتبط مفهوم القيمة بمفاهيم أخرى مثل جيد، مقبول، محبب، أو جدير بالاهتمام. ينتمي مفهوم القيمة إلى احد فروع الفلسفة ويطلق على الدراسات الفلسفية المهتمة بالقيم مصطلح axiology[4].

يبين باري(Ralph Perry, 1954) أن للقيمة من وجهة النظر الفلسفية عدة تقسيمات وهي :

- **القيمة الذاتية** (Intrinsic value) أي أن يكون الشيء جيداً أو جديراً بالاهتمام لذاته أو لطبيعة فيه. تعتبر هذه القيمة أساسا لكل الأنواع الأخرى من القيم. تعتبر حالة الصحة لدى الأفراد قيمة ذاتية.
- **القيمة الفاعلة من الخارج** (Extrinsic value) أي هي الأداة التي تساعد على تحقيق القيمة الذاتية، وغالبا ما تمثل نشاطاً، نقول مثلاً أن التمارين الرياضية ذات قيمة فاعلة من الخارج لأنها تساعد على تحقيق قيمة ذاتية وهي الصحة.
- **القيمة الخَلقية** (Inherent value) أي إن اختبار هذه القيمة أو فهمها يساعد على تحقيق القيمة الذاتية. يرتبط مفهوم هذه القيمة عادة بالكينونة . نقول أن عمل فني يحمل قيمة خلقية لأنه يساعد على تحقيق حالة نفسية ومعنوية جيدة لدى المتلقي.
- **القيمة المساهمة** (Contributory value) وهوالشيء الذي يساهم أو يفضي إلى القيمة الذاتية،. مثال على ذلك السلع والخدمات التي تستهلك لغرض محدد.

بتطبيق هذه التقسيمات على المعلومات وخدماتها نستطيع القول أن القيمة الذاتية تكمن في أن يكون الشخص مطلعاً أو عارفاً أو عليماً (Being informed) وهي مشابهة لحالة الصحة في المثال الأو ل.

ومن هنا تكون المعلومات القيمة الفاعلة من الخارج لأن امتلاكها يساعد على أن يكون الشخص مطلعاً أو أكثر علماً، أي إن المعلومات تساعد على تحقيق القيمة الذاتية.

تحمل خدمات المعلومات قيمة مساهمة، باعتبار أن وجودها يساعد على أخذ قرار أو القيام بنشاط يؤدي إلى أن يكون الشخص أكثر علماً.

في حين تحمل المنتجات الناقلة والمسوقة للمعلومات كالكتاب الجيد أو المقال المصاغ بطريقة متقنة أو الاسطوانة الموسيقية ..إلخ، قيمة خَلقية، كونها تساعد على أن يكون الشخص أكثر علما أو أكثر متعة أو أكثر استرخاءً.

إذاً يمكن القول من وجهة النظر الفلسفية أن حالة الفرد في أن يكون مطلعاً أو أكثر علماً تعبر عن قيمة ذاتية وأن المعلومات تحمل قيمة فاعلة خارجيا ، وتشكل خدمات المعلومات قيمة مساهمة أما منتجات المعلومات فلها قيمة خَلقية. (Tefko Saracevic,1997).

إن التفريق بين هذه التصانيف للقيمة دقيق جدا. ومن الصعب أن نوضح أو نقيس بعض القيم، كيف يمكن قياس القيمة الذاتية مثلاً، أي هل يمكن أن نحدد درجات أو مقياس لحالة الفرد المطلع أو العليم، وقد يكون من الأسهل قياس القيمة المساهمة لخدمات المعلومات كونها تساعد على تحقيق هدف واضح ومحدد لدى الشخص كأخذ قرار أو القيام بنشاط.

أما مفهوم القيمة بالمعنى الاقتصادي فإن قيمة الشيء تتحدد بمقدارمساهمته في زيادة الثروة أو الرخاء. وقد قسم الاقتصادي آدام سميث القيمة إلى قسمين: قيمة تبادلية (Value-in-Exchange) وقيمة استعمالية (Value-in-Use).

على الرغم من أن قياس القيمة التبادلية هوالأسهل بالنسبة إلى الاقتصاديين، إلا أنه من الصعب تطبيقها على المعلومات وعلى مؤسساتها. فخدمات المعلومات التي تنتجها المكتبات، لا تشكل بالنسبة إلى منظري القيمة التبادلية سوقاً حيث يمكن أن نرى تبادلاً مباشراً للأموال، لأنه من الصعب تحديد التكاليف المصروفة على إنتاجها بشكل دقيق، نظرا للخصائص المميزة للمعلومات المذكورة في الفقرة السابقة. لذلك يجب فهم القيمة الاقتصادية للمكتبات وخدماتها من وجهة نظر القيمة الاستعمالية.

يعتبر بعض المنظرون الاقتصاديون أمثال هيلبرونر(Robert Heilbroner,1988) أن نظريات القيمة التبادلية هي نظريات عن التكاليف والأسعار، تكمن قوة هذه النظريات في تفسيرها للنشاطات الاقتصادية المرتبطة بكثير من السلع، التي يمكن تحديد تكاليف إنتاجها وقياس الإرباح المتأتية من بيعيها. من أهم أدوات التحليل الاقتصادي المعتمدة لهذه المنتجات هي تحديد عائد الاستثمار [5] ((ROI: Return On Investment وتحليل التكاليف والعوائد [6] (Cost-Benefits analyses).

ولكن ماذا عن المنتجات الأخرى التي لا تحمل قيمة تبادلية. تعتبر نظريات التكاليف والأسعار قاصرة في تحليلها للأسواق وللنشاطات الاقتصادية المختلفة التي لا تستدعي تبادلا مباشراً للأموال، ولا تأخذ هذه النظريات بعين الاعتبار المنتجات والسلع التي تحمل النوع الآخر من القيمة وهي قيمة الاستخدام.

حأو ل البعض تحليل خدمات المكتبات من وجهة نظر القيم التبادلية واستخدموا أدوات التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار وتحليل التكاليف والعوائد، وسنعرض بالتفصيل نتائج هذه الدراسات في الفقرة اللاحقة.

ولكن هل يمكن دراسة كل النشاطات والخدمات المكتبية من وجهة نظر التكاليف والأسعار؟ إن الكثير من الخدمات المكتبية لا يمكن قياسها بمنطق الأموال نذكر منها النشاطات المرتبطة بحفظ وصيانة التراث الوطني وهوما تضطلع به المكتبات الوطنية. إن قياس قيمة هذه النشاطات يجب أن يكون منطلقا من القيمة الأخرى وهي القيمة الاستعمالية ومن مقدار الفائدة المرجوة من خدمات المكتبات.

يجب اعتماد منطلق القيمة الاستعمالية للمعلومات من أجل تقدير القيمة الحقيقة لخدمات المعلومات، ويجب فهم هذه القيمة من مبدأ المنفعة (utility) التي تحققها هذه الخدمات، وتحليل جانب الطلب لمعرفة الرضا ، أو الفائدة ، أو المتعة، أو الألم الذي تحققه المكتبات لمستفيديها من خلال الخدمات التي تقدمها.

إن تحليل النشاطات الاقتصادية باعتماد القيمة الاستعمالية ليس قيمة التبادل يأخذ اهتماماً جديا في الوقت الحالي، يعيد الاقتصاديون ومنظروعلم الاجتماع النظر في مفهوم الجدوى أو القيمة التي تؤدي إلى الرخاء وزيادة الثروات الاقتصادية. ذلك أن المجتمعات حالياً باعتمادها على المعلومات كقوة دافعة للاقتصاد وعلى الخلق والإبداع كرأسمال أساسي لدى الشركات، أعادت النظر بمفهوم القيم التي تخلق الرخاء بالمعنى الاقتصادي المقاس، إذ يجب أن يتحقق الرخاء من قبل الأفراد ولأجل الأفراد الذين يشكلون الرأسمال الحقيقي في مجتمعات المعرفة. (CILIP, 2002)

رابعاً تقدير المنفعة الاقتصادية للمكتبة ماليا

لاشك أن المكتبات أثبتت تاريخياً قيمتها بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات المختلفة، ولاشك أن هؤلاء يقدرون قيمة خدمات المكتبات، سواءً كان ذلك ضمنياً أم علنياً. ولكن هذه القيمة تعتبر بالنسبة إليهم قيمةً رمزية وليست قيمة مادية مالية.

ازدادت الحاجة في الأو نة الأخيرة إلى توضيح المنفعة المادية للمكتبات بشكل قصدي وعلني وذلك لعدة أسباب:

- تغير الدور الاجتماعي للمعلومات بسبب تطور مجتمع المعلومات، أصبح للمعلومات دور مركزي في كل مناحي الحياة. بالتالي ازدادت احتياجات الأفراد من المكتبات ومؤسسات المعلومات.

- تطور فضاء المعلومات الالكترونية وشبكاتها دفع بالمكتبات إلى إعادة التفكير في أو لوياتها وفي ضرورة تركيزها على الخدمات التي تساعد على إتاحة النفاذ إلى مختلف مصادر المعلومات أينما وجدت وليس فقط الموجودة ضمن جدران المكتبة.
- تطور تكنولوجيا المعلومات أدى إلى دخول لاعبون اقتصاديون جدد على سوق خدمات المعلومات وشكلوا منافسة قوية للمكتبات، فأصبح لزاماً على المكتبات تأكيد قيمتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية خصوصا أمام الجهات التي تمولها.

تدفع هذه الأسباب مجتمعة بالمكتبات إلى إعادة التفكير بالقيمة الاقتصادية التي تحملها خدماتها وذلك لتؤكد مشروعيتها، ولتوضح خياراتها أمام ممولها وأمام مستفيديها من الأفراد ومن المؤسسات .

حتى تستطيع المكتبات إثبات تأثيرها الاقتصادي بمنطق الأموال يجب عليها استخدام أدوات التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار (ROI) أو تحليل التكاليف والعوائد.

لقد بينت الدراسات أن الاستثمار في بناء المكتبات وتجهيزها، يحقق عوائد اقتصادية جيدة،. ففي دراسات ل (Kyes, 1995) ول(Griffiths and King, 1993) اعتمدوا فيها أداة التحليل الاقتصادي تحليل التكاليف والعوائد (Cost-Benefits analyse)، تبين أن المكتبات تحقق أرباحاً قد تصل إلى 500% أحياناً، أي خمس مرات أكثر من المبالغ التي صرفت على تجهيزها،. وقد توصلت دراسة ل (Mcclur et al, 2000) استخدم فيها أداة التحليل الاقتصادي تحديد عائد الاستثمار إلى النتيجة نفسها، وهي أن المنفعة المادية للمكتبة تفوق خمس مرات التكاليف التي أنفقت عليها.

أجريت أغلب الدراسات التي اعتمدت هذه الأدوات على المكتبات العامة أكثر من الجامعية والمتخصصة والمدرسية وذلك لعدة أسباب:

- تخدم المكتبات العامة مجتمعاً محلياً واسعاً ومتنوعا، تتنوع احتياجاته من المعلومات وفقا لتنوعه ذاك، وبالتالي تشكل عملية تقديم خدمات معلومات مرضية لهذا المجتمع عبئاً يعد أثقل من أي عبئ تتحمله الأنواع الأخرى من المكتبات.
- تهتم المكتبات العامة أكثر من أنواع المكتبات الأخرى بتسجيل وحفظ إحصائيات الاستخدام، وذلك لتبرير ميزانيتها أمام المؤسسات الممولة لها والتي غالبا ما تكون جهات سياسية (كالمحافظ أو رؤساء البلديات) الذين يحتاجون إلى إثبات إسهاماتهم في التنمية الثقافية لناخبيهم.
- تحتاج المكتبات إلى إثبات مشروعيتها وفعاليتها الاقتصادية، كونها تشكل أحد عناصر التجاذبات السياسية في المناطق التي تخدمها، مما يسبب في كثير من الأحيان في انخفاض ميزانيتها أو حتى في إغلاقها تماماً.

سنبين فيما يلي عوائد الاستثمار في المكتبات العامة وفي المكتبات الجامعية والمتخصصة.

عوائد الاستثمار في المكتبات العامة

استطاع Mcclur بالاعتماد على إحصاءات قدمتها المكتبات العامة بولاية فلوريدا الأمريكية لعام 1999م، وبناءً على تكلفة مقدرة، قورنت بالمبالغ التي يمكن أن يدفعها المستفيدون في حال أرادوا الحصول على الخدمة نفسها من مؤسسات أخرى ربحية، إثبات أن المنفعة المادية للمكتبة تفوق كثيراً التكاليف التي أُنفقت عليها.

المواد والخدمات المكتبية	تقدير قيمة المنفعة بالدولار
4.751.514 كتاباً ومصدر معلومات معار.	95.030.280$ ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية ب20$، وذلك وفق عدد مستعيري الكتاب الواحد، وتكلفة إعارته لهؤلاء من مؤسسة ربحية).
4.614.903 كتب ودوريات ومجلات معارة من المكتبات خارجياً.	46.149.030$ ربحاً (قدرت وسطياً ب$ 10تكلفة شراء الكتاب الواحد، إذا أراد المستفيدون شراء هذه الكتب من ناشرين تجاريين).
5.435.095 سؤالًا مرجعياً أجابت عن المكتبات.	10.870.190$ ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية لكل سؤال مجاب عنه ب2$.
625.292 جلسة نفاذ إلى الانترنت.	1.250.584$ ربحاً (قدرت التكلفة 2$ وسطياً لكل لجلسة نفاذ من 45 دقيقة).
420.581 شخصاً استفادوا من البرامج الخاصة، والمعارض التي قامت بها المكتبات	841.162 $ ربحاً (قدرت وسطياً ب 2$ رسم دخول).
19000 طفل ومراهق استفادوا من برنامج القراءة الصيفية.	95000$ ربحاً (قدرت التكلفة وسطياً بحساب 5$ رسوم تسجيل)
279 معلم محوأمية قدموا 10.015 ساعة محوأمية فردية ل 239 مستفيداً من المكتبات	250.375$ ربحاً (قدرت وسطيا ب 25$ لكل ساعة محوأمية).
المجموع	**$154.486.621**

المبالغ المنفقة على المكتبات	**$24.645.113 –**
مجمل عوائد الاستثمار	**$129.841.508**

الجدول (1) عوائد الاستثمار في المكتبات العامة بولاية فلوريد ا(Mcclur et al, 2000)

وقد أشارت دراسة اقتصادية أخرى، تنأو لت المكتبات العامة بولاية إنديانا الأمريكية(2007) أن عوائد الاستثمار تختلف بين مكتبة وأخرى، ومن خدمة إلى أخرى، ولكن تعد الخدمات الأكثر منفعة اقتصادياً هي خدمات الإعارة، حيث حققت ربحاً قدره 479.426.282$، ثم الأسئلة المرجعية حققت ربحاً قدره 54.431.520$، ثم جلسات النفاذ إلى الانترنت، التي حقت ربحاً قدره 7.253.254$، والبرامج الخاصة التي تقدمها المكتبة لجمهور نوعي من المستفيدين كبرامج القراءة الصيفية للأطفال التي حققت ربحاً قدره 6.274.254$.

في دراسة اقتصادية أخرى أجريت على المكتبات العامة في ولاية فلوريدا في عام 2002 استخدمت فيها مبدأ تحليل عوائد الاستثمار تبين[7] :

- أن المكتبات العامة في الولاية تسترجع 6.45$ عن كل دولار واحد تستثمره في مصادر المعلومات.
- أن كل 6.448$ دولار تستثمرها الولاية في المكتبات العامة تؤدي إلى خلق فرصة عمل واحدة.
- أن كل دولار يستثمره رؤساء البلديات في مكتباتهم العامة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي بمبلغ يصل إلى 9.08$.

أكدت الدراسة التي قامت بها ولاية بنسلفانيا الامريكية عام 2007 على نتائج كل الدراسات التي سبقتها عن تحليل عوائد الاستثمار في المكتبات العامة. فالمكتبات العامة تحقق عوائد استثمار تصل إلى خمس أضعاف التكاليف التي صرفت عليها, فولاية بنسلفانيا صرفت على مكتباتها العامة في عام 2006 مبلغا وقدره 3.7 مليون دولار، حصلت على عوائد استثمار قدرت ب 16 مليون دولار للعام نفسه.

تؤكد الدراسات إذاً أن المكتبات العامة استطاعت من خلال خدماتها التقليدية كالإعارة والخدمة المرجعية وبرامج القراءة الموجهة، أن تحقق فوائد اقتصادية، تعود على المؤسسات الممولة بمنافع اقتصادية حقيقية.

عوائد الاستثمار في المكتبات الجامعية والمتخصصة:

ترتبط قيمة المكتبات الجامعية مباشرة بقيمة الجامعات نفسها. توجد العديد من الدراسات التي تبين التأثير المباشر للجامعات وللمعاهد العليا على نموالاقتصاد المحلي. ولكن لا توجد الكثير من الإحصائيات التي تبيين مقدار إسهام

المكتبات الجامعية في هذا النمو. ركزت أغلب الدراسات على الدور المتنامي الذي تلعبه المكتبات الجامعية في ظل تطور تكنولوجيا وطرائق التعليم عن بعد.

أظهرت دراسة أجريت في عام 2006 بعنوان "تأثير المرافق الملحقة بالجامعة على معدلات انتساب الطلاب"، أن الطلاب يقيّمون عاليا وجود مكتبة متطورة في الجامعة التي سينتسبون إليها وأن وجود أو غياب هكذا مكتبة يؤثر بشدة على قرارات انتسابهم للجامعة[8].

إن غياب الدراسات الأمبيريقية حول العوائد الاقتصادية للمكتبات الجامعية يعود برأينا إلى أن هذه المكتبات غير مطالبة فعلياً بإثبات مشروعيتها بمنطق الأموال، وهي تعد من أكثر أنواع المكتبات حظاً من حيث الاهتمام والاعتبار المعطى لها وبالتالي من حيث الدعم المالي الذي تتلقاه من مؤسساتها الأم الممولة لها.

أما بالنسبة إلى المكتبات المتخصصة أي تلك الملحقة بالشركات والمؤسسات الخدمية والإدارية في الدولة، فالأمر مغاير. تحتاج هذه المكتبات وبشكل دائم إلى إثبات دورها ضمن البيئة التي تعمل بها.

هناك دراسة رائدة قامت بها الباحثة جوان غراد مارشال في عام 1991 عن تأثير المكتبات الطبية على الآراء الطبية التي يتخذها الأطباء لعلاج مرضاهم. شمل الاستبيان الذي قامت به الباحثة 208 طبيب ومعالج يعملون في 50 مشفى.

جاءت الإجابات حول نسبة تصويب الأطباء لقراراتهم الطبية اعتماداً على استشارتهم لخدمات المعلومات الطبية كما يلي :

تشخيص الحالات المرضية	%29
اختيار الفحوصات الطبية	%51
اختيار الأدوية المناسبة	%45
تخفيض مدة العلاج في المشفى	%19
النصائح الطبية المعطاة للمريض	%72

نسبة تصويب الأطباء لقراراتهم الطبية بعد استشارتهم لخدمات المعلومات الطبية[9]

وقد أجاب الأطباء أيضا بأن وجود المكتبات وخدمات المعلومات الطبية قد ساعدهم على تجنب مايلي:

دخول المريض إلى المشفى	%12
وفاة المريض	%19
اكتساب المريض لعدوى جرثومية ناتجة عن إقامته في المشفى	%8
التدخل الجراحي	%21
القيام بفحوصات وإجراءات طبية	%49

نسبة تجنب الأطباء للأخطاء الطبية بفضل استشاراتهم للمعلومات الطبية

هل تساعد المكتبات على حفظ الأرواح؟ ، نعم وبكل تأكيد، ذلك ما بينته وأكدت عليه الإحصائيات السابقة.

قامت الباحثة مارشال ببحث آخر في عام 1995، درست فيها تأثير خدمات المكتبات المتخصصة على عمليات أخذ القرار في خمس بنوك كندية كبرى. بينت الدراسة أن استخدام مصادر المعلومات في مكتبات البنوك كان له تأثير اقتصادي مباشر، قُدر بمليون دولار سنوياً لكل بنك[10].

خامساً – دور المكتبات في تعزيز التنمية الاقتصادية:

إذا استطاعت المكتبات إثبات منفعتها الاقتصادية على مستوى المؤسسة الأم، التي تنتمي إليها، فكيف يمكن إثبات منفعتها الاقتصادية على المستوى الوطني؟، كيف يمكن للمكتبات أن تشارك في تنمية البلد اقتصادياً؟، وما هي مجالات الخدمة المكتبية التي تثبت أن المكتبات قادرة على المشاركة فعلياً في تعزيز التنمية الاقتصادية.

تهدف التنمية بالمفهوم الاقتصادي الكلاسيكي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق زيادة في العوائد المادية، ولكن زيادة هذه العوائد على المستوى الوطني لم يجد حلولاً لكل المشكلات التي تعانيها البلدان كمشكلات الريف والمناطق النائية، أو تهميش الضعفاء، والبطالة، وزيادة الفقر، وانتشار الأمراض المميتة.

تهدف التنمية، كما أتى في تقرير لليونسكوعام 2000م، إلى تنمية البشر، فتحسين الطرقات، وزيادة عدد الأبنية مثلاً لا يعد نتيجة للتنمية، ولكن أدوات لها، هدف التنمية هوزيادة فرص الأفراد لاكتساب المعرفة وزيادة قدرتهم على النفاذ إلى المصادر، التي تتيح لهم أن يكونوا أكثر صحة, وأكثر كسباً، وأكثر كرامة.

أشار أحمد أنور بدر (2010) إلى أن أساس ما يسمى اقتصاد المعرفة هوتنمية رأس المال الفكري، يمكن للمكتبات أن تزيد تنمية البشر فكرياً وتعززها بالتركيز على مهامها الأساسية في تنظيم، المعرفة، وتطوير التعليم، والتركيز على مهام جديدة كدعمها للمشاريع الاقتصادية المحلية.

سنناقش فيما يلي أهم الأدوار التي تلعبها المكتبات في تعزيز التنمية على المستوى الوطني:

دور المكتبات في تنظيم المعلومات والمعرفة :

تساعد المكتبات على زيادة قيمة الإنتاج الفكري بتوسيع مجالات النفاذ إلى هذا الإنتاج عبرتنظيمه والحفاظ عليه على المدى الطويل.

إن العمليات الفنية التي تجريها المكتبات من تصنيف وتحليل موضوعي للإنتاج الفكري تساعد على تحويل مخرجات هذا الإنتاج من أفكار متناثرة إلى أفكار مترابطة، وما ينتجه البشر من أفكار وآراء سيكون غير ذي فائدة لولم تقم المكتبات بجمعه، وتحليله، وتنظيمه، وإتاحة النفاذ إليه، يؤكد ذلك الاستخدام المكثف للبيانات الببليوغرافية التي تسجل الإنتاج الفكري المنشور وغير المنشور وتنظمه، لإرضاء مختلف الحاجات التجارية، والتعليمية، والثقافية للأفراد.

دور المكتبات في التعليم ومحوالأمية المبكر

نعرف جميعاً المهمة التي تؤديها المكتبات في المؤسسات التعليمية والبحثية المختلفة،. أثبتت الكثير من الدراسات الدور الفعال الذي تؤديه المكتبات لضمان جودة التعليم، وتساهم المكتبات أيضاً في محوالأمية في المراحل المبكرة، أي لدى الأطفال الذين يعانون من مشكلات تعليمية محددة. في تقرير أعده مجلس مكتبات المدن في مدينة إيفانستون الأمريكية في عام 2007 م بيّن أن هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار في محوالأمية المبكر لدى الأطفال، والنموالاقتصادي للمنطقة. وعدّ أن المكتبات العامة باندماجها ببرامج التوعية والتعليم مع مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورا مؤثراّ في هذا المجال.

وتستطع المكتبات العامة الوصول إلى الأطفال وأمهاتهم بواسطة برامجها القرائية المختلفة، وبواسطة تنمية المجموعات المكتبية على نحويتلاءم مع مطالب الأمهات وحاجات أطفالهم القرائية، وقد بين التقرير المشار إليه أن قدرة المكتبات على الاهتمام بالأطفال في مدارسهم وفي منازلهم قد حسن مستوى نجاح هؤلاء في مدارسهم.

تُعدّ خدمات المكتبات الموجهة إلى هؤلاء الأفراد، الحلقة الأولى في سلسلة الاستثمارات التي تحتاج إليها البلدان لبناء يد عاملة متعلمة تستطيع تحسين القدرة التنافسية الضرورية لبناء ما يسمى اقتصاد المعرفة.

قام الباحث الكندي هاي كوك في عام 2005 بدراسة ميدانية على عدد من المكتبات المدرسية في كندا وذلك لبيان دور المكتبة المدرسية في التأثير بحالة المتعلم. أظهرت نتائج الدراسة على أن وجود مكتبة مدرسية مدارة من قبل كوادر متخصصة ومجهزة بشكل جيد ،تزيد من نسبة التحصيل الدراسي لطلاب هذه المدارس بنسبة تزيد من 10% إلى 20% عن المدارس التي لاتوجد بها مكتبات مدرسية11 .

وفي دراسة قدمت لجمعية المكتبات المدرسية الأمريكية AASL عام 2006[12] حول المهارات اللازمة للأفراد لدخول القرن الواحد والعشرون، تبين أن المكتبات المدرسية تمكن الطلاب من امتلاك مهارات التعلم والتفكير النقدي ومن استخدام تقنيات المعلومات.

دور المكتبات في تمكين الأفراد من استخدام تقنيات المعلومات

تُعد المكتبات العامة نقطة النفاذ الأولى إلى تقنيات المعلومات لدى كثير من الأفراد المبتدئين في هذا المجال. وتُعد تقنيات المعلومات ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، وفي دراسة ميدانية أعدتها مؤسسة Heart Research,2006 تبيّن أن 70% من الأفراد المشمولين بالدراسة لم يكن لديهم قدرات النفاذ إلى شبكة الانترنت، إلا بواسطة المكتبات العامة، وتبين أيضاً أن الاستخدامات كانت لأغراض البحث عن عمل أو ملء الاستمارات على الخط المباشر.

لا تقدم المكتبات خدمة النفاذ إلى الانترنت لمن يحتاجون إليها فقط،، ولا يملكون قدرات النفاذ إليها، وإنما تقدم لهم أدوات للمساعدة في تعلم استخدامها بواسطة موظفي المكتبة أو عن طريق كتابة إرشادات واضحة لكيفية استخدام الانترنت.

دور المكتبات في تعزيز الاندماج الاجتماعي

تؤدي المكتبات دوراً مهما في تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال الخدمات التي تقدمها للجماعات المهمشة اجتماعيا كالفقراء وكبار السن والمعاقين جسدياً.

تعتبر هذه الجماعات الأقل حظاً والأقل قدرة على الحصول على المعلومات أو على استخدام تكنولوجيا المعلومات. بينت دراسة قام بها CILIP نشرت في عام 2002 أن المكتبات العامة ساعدت على التقارب الاجتماعي بين فئات مختلفة من الجماعات المهمشة أو العرقية وبين باقي أفراد المجتمع من خلال برامج القراءة المختلفة التي تقدمها هذه المكتبات.

دور المكتبات في تدعيم مفهوم المجتمع المدني

تساهم المكتبات العامة في دعم عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال السماح لهم باستخدام المكتبة لعقد اللقاءات مثلاً، كذلك تشجع المكتبات الأفراد على القيام بأعمالهم المدنية بمساعدتهم في تعبئة شرائحهم الضريبية وتسجيليهم كناخبين. توفر المكتبات العامة أيضاً مساحات إعلانية تسمح للمؤسسات المدنية المختلفة بالإعلان عن نشاطاتها الاجتماعية الذي تستهدف فيه مرتادي المكتبة.

دور المكتبات في تعزيز الديمقراطية

لا يمكن للأفراد أن يكونوا مسؤولين وفاعلين في المجتمع بدون المعلومات. توفر المكتبات فرص النفاذ إلى مصادر المعلومات وتوفر لهم مساحات افتراضية عبر شبكات المعلومات للتعبير عن أرائهم السياسية بحرية ومشاركتها مع الآخرين. إذاً تدعم المكتبات حريات الرأي والتعبير بمساعدة الأفراد على الإطلاع على الآراء الأخرى المكتوبة والمسموعة والمرئية، ومناقشتها، والتواصل حولها.

دور المكتبات في دعم المشاريع الاقتصادية

يحتاج الأفراد عند عن بدء مشاريع العمل إلى الحصول على معلومات عن المزودين ومنتجاتهم، وعن دراسات لسوق الاستثمار المنجزة من قبل، توفر المكتبات هذه المعلومات في قواعد البيانات التي تشترك بها، تساعد المكتبات إذاً المقأو لين ووكلاء العمال على تخفيض تكاليف الدخول إلى سوقٍ اقتصادية جديدة، وعلى تدعيم مشاريعهم الاقتصادية القائمة.

وفي دراسة ميدانية قامت بها ولاية إنديانا الأمريكية في عام 2007 م مع العديد من رجال العمال في الولاية نفسها، سئلوا فيها عن رأيهم في دعم خدمات المكتبة لمشاريعهم الاقتصادية، كانت الإجابة بالإيجاب، ولكن اختلفت برأيهم درجة استفادتهم من هذه الخدمات. الجدول (2) يبين الخدمات التي قدمتها المكتبات العامة في ولاية إنديانا لرجال الأعمال ورأيهم في مدى الإفادة منها:

ما مقدار الفائدة العائدة على الأعمال والنموالاقتصادي لمجتمعك المحلي من الخدمات والمصادر المكتبة التالية؟ :	**مفيدة**	**مفيدة جداً**
السرعة العالية للنفاذ إلى شبكة الانترنت	%15	%69
المجلات الاقتصادية	%21	%58
غرف الاجتماعات التي توفرها المكتبة.	%17	%52

الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية.	%32	%44
الكتب والمصادر التي توفرها المكتبة عن بدء مشروع أو كيفية إدارة مشروع اقتصادي.	%37	%41
الوثائق وقواعد البيانات الحكومية.	%33	%37
أدلة الشركات المحلية والوطنية والعالمية.	%41	%31
مصادر عن المشاريع العقارية	%33	%28
ندوات العمل المتعلقة بالأعمال التي تقيمها المكتبة.	%33	%23
المصادر والمعلومات القانونية.	%48	%21
المعلومات الضريبية للأعمال الصغيرة.	%43	%20
قواعد البيانات الاقتصادية.	%45	%19
معلومات عن الوظائف المتوافرة.	%26	%17
معلومات عن المشاركات وبراءات الاختراع.	%35	%15

الجدول(2) رأي رجال الأعمال في ولاية إنديانا في دور المكتبات العامة في دعم النموالاقتصادي للمجتمع المحلي (Indiana Business Research Center، 2007)

دور إدارة المكتبة في تنشيط الاقتصاد المحلي :

تعد المكتبات الوطنية والمكتبات العامة في المدن الكبيرة مؤسسات مهمة لها تأثيرها، وهي تقدم فوائد اقتصادية دائمة ليس فقط في خدماتها وإنما في إدارتها أيضاً. فهي توظف عاملين دائمين أو مؤقتين، وتقوم بالشراء والتزود بالمواد والمصادر المكتبية من مؤسسات النشر في البلد، وهي تتعاقد مع مؤسسات خدمية كخدمات التنظيف وخدمات الصيانة، وهي تقوم بمشاريع لإنشاء أبنية جديدة أو لتوسيع الأبنية الموجودة، وهي تزيد من حركة المواصلات العامة وتنشطها أيضاً، فقد أنفقت المكتبات العامة مثلاً في جنوب ولاية كارولينا الأمريكية مبلغاً وقد ره 126مليون دولار تكاليف توظيف، وبناء وصيانة، وشراء مواد في عام 2004 .(Barron, 2005)

مما تقدم يمكن اقتراح النموذج التالي الذي يوضح المنفعة الاقتصادية لخدمات المكتبات وإدارتها

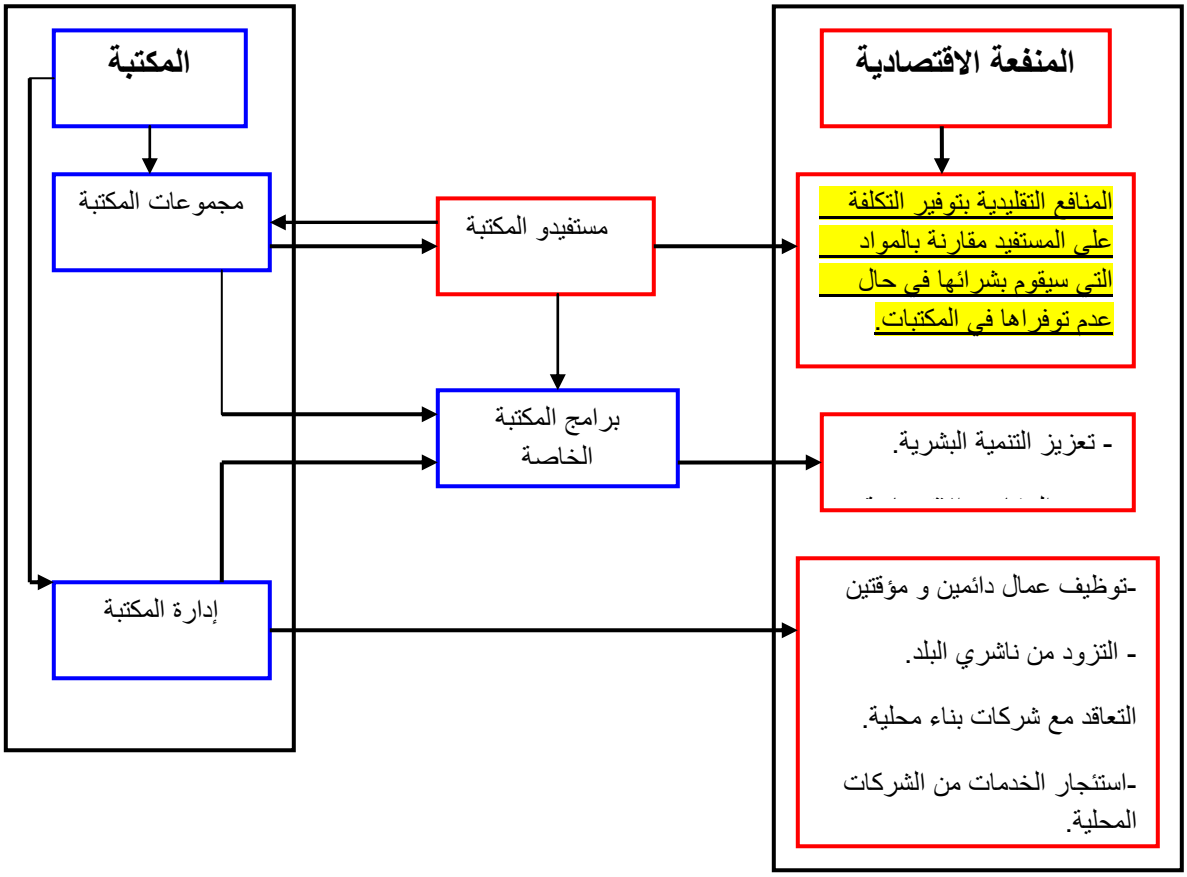

نموذج مقترح للمنافع الاقتصادية للمكتبة

المكتبات العربية والتنمية الاقتصادية

السؤال الآن: هل تقوم المكتبات العربية بمهمتها في التنمية الاقتصادية، وهل يمكن قياس منافعها الاقتصادية؟، قد يكون الجواب نعم، ولكن تختلف هذه المهمة من بلد عربي إلى آخر، يمكن القول، إن بعض دول الخليج العربي قد استثمرت في مكتباتها الوطنية (مكتبة الملك فهد الوطنية)، وبعض المكتبات الجامعية كما في الأردن مثلاً (قاسم ، 2010) على نحوأكبر من دول عربية أخرى كسورية والعراق ولبنان. ولكن ماذا عن المكتبات العامة وهي التي تعد أساسا لتطوير الاقتصاد المحلي ودعمه، ومن ثم الوطني، لقد رأينا أن أكثر الدراسات والتقارير التي اعتمدتها هذه الدراسة كانت عن المكتبات العامة.

إذا قمنا بتشخيص حال المكتبات العربية على نحوعام والمكتبات العامة على نحوخاص نجد أنها تعاني من المشكلات التالية، والتي تمنعها من أن تؤدي دورها في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية :

- إن التمويل الذي تحصل عليه المكتبات العربية غير كاف وغير متسأو ، والحقيقة أن مكتباتنا العربية تحصل على أقل من نصف مطالبها المادية.
- لم تلحق المكتبات العربية بركب التطورات الجديدة، ولا تستطيع القيام بالأدوار المنوطة بها لعدم وجود المصادر الملائمة، أو لقلة جودة خدماتها، ولعدم كفاءة العاملين بها.
- تعاني المكتبات نقصاً شديداً في استخدام تقنيات المعلومات سواءً في أغراض إدارة الخدمات،أم لتقديم خدمة النفاذ إل تقنيات المعلومات لمستفيديها.
- تعاني المكتبات فراغاً في قاعات المطالعة لغياب عادة المطالعة لدى جمهور المستفيدين المستهدفين،ويتعزز هذا الغياب نتيجة ضعف الخدمات المقدمة لهم من المكتبة.
- ضعف إدارة المؤسسات الأم للمكتبات وقلة التنسيق معها.
- انعدام تطور المساحات المخصصة للمكتبات نتيجة لنقص الإمكانات.
- عدم نشاط المكتبيين، وانعدام رغبتهم، وقلة دوافعهم في الدفاع عن مهنتهم أو تطويرها.

الخاتمة والتوصيات

تؤدي المكتبات أدورا اقتصادية كثيرة، وبواسطة الخدمات التي تقدمها تحقق منافع اقتصادية مباشرة للاقتصاد المحلي والوطني على السواء، تعد المكتبات لاعباً أساسياً في تطوير اقتصاد المعرفة عبر وظائفها الأساسية المتمثلة في تنظيم المعرفة وإتاحة النفاذ إليها، وتطوير التعليم والبحث العلمي.

ولكن لا يمكن للمكتبات أن تمارس هذه الأدوار بفعالية من دون وجود سياسات وطنية للمعلومات، التي ساعدت المكتبات في الدول الغربية على تطوير خدماتها، وإثبات شرعيتها في عالم متطور ومتسارع التغيير.

تحتاج مكتباتنا العربية إلى إرادة سياسة قوية، ترى في المكتبات مؤسسات حقيقية داعمة للاقتصاد، وليست مؤسسات قطاع عام ُ مستهلكة خاسرة اقتصادياً.

يجب إعطاء المكتبات التمويل الكافي لتحسين جودة خدماتها، وتطوير كفايات العاملين فيها، والسماح لها ببناء الشراكات التي تراها ملائمة مع مؤسسات المجتمع المدني، إن ذلك سيدفع بالمكتبات حتماً إلى تنمية الأفراد اجتماعياً اقتصادياً وتعليمياً وصحياً.

الحواشي والتعليقات

a -تتحقق وفورات الحجم عندما يؤدي توسع إحدى المؤسسات أو إحدى الصناعات في إنتاجها إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج نفسه. وبذلك تتجه التكلفة المتوسطة للمنتج إلى الانخفاض على المدى الطويل

b- القيمة الاقتصادية المضافة: طريقة لتقييم الأداء الفعلي لشركة في ضوء عائد الاستثمار الذي يطلبه المستثمرون

C– ذكر في قاموس الصحاح للغة والعلوم تأليف العلامة الجوهري في الجزء الثاني في الصفحة 358 تحت مبحث القيم أن لقيمة في الاقتصاد هي المنفعة التي يحصل عليها الانسان باستهلاكه لسلعة ما.

d– الاكسيلوجيا Axiology، مبحث القيم هومبحث في الفلسفة ظهر في أو اخر القرن 19 وأو ائل القرن العشرين ، يُعنى بدراسة القيم الاقتصادية والجمالية والأخلاقية والتاريخية وغيرها

e- عائد الاستثمار : قياس محاسبي لربحية المنشأة يعبر عن أرباح المنشأة لفترة من الزمن بمثابة نسبة مئوية لرأس المال الموظف في نهاية الفترة. يؤخذ على العموم الربح قبل اقتطاع الضريبة ويربط برأس المال الموظف على المدى الطويل.

f -تحليل التكاليف والعوائد: تقنية لتعداد وتقويم إجمالي التكاليف الاجتماعية وإجمالي العوائد الاجتماعية المرتبطة بمشروع اقتصادي. يستخدم تحليل التكاليف والعوائد عموما من قبل الهيئات الحكومية عند تقويم الاستثمارات العامة واسعة النطاق ومثل الطرقات الرئيسية وذلك لتقدير صافي العوائد الاجتماعية التي سوف تحصلها الأمة من وراء هذه المشاريع.

g- Taxpayer Return on Investment in Florida Public Libraries

http://dlis.dos.state.fl.us/bld/roi/publications.cfm

h- The Impact of Facilities on Recruitment and Retention of Students>
http://www.appa.org/files/FMArticles/fm030406_f7_impact.pdf

i Joanne Gard Marshall's studies on the impact of special libraries

http://www.pubmedcentral.nih.gov/articlerender.fcgi?artid=225641

j - Marshall, Joanne G. The impact of the special library on corporate decision-making.Washington, DC: Special Libraries Association, 1993.

k- The Crisis in Canada's School Libraries: The Case for Reform and Reinvestment

http://www.peopleforeducation.com/librarycoalition/Report03.pdf

–

[1]21st Century Skills' Education Initiative

http://www.21stcenturyskills.org/

أحمد أنور بدر، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال: دراسة في مداخل ومكونات ومنظورات وأدوار رأس المال الفكري في إدارة المعرفة، مكتبة فهد الوطنية، مج ١٦ ،ع 2، 2010

الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم: تجديد صحاح العلامة الجوهري، المصطلحات العلمية والفنية للجامع والجامعات العربية ، اعداد نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، بيروت: دار الحضارة العربية، 1974.

-**ربحي مصطفى عليان**، اقتصاد المعلومات، عمان: دارصفاء للنشر والتوزيع، 2010.

-ناتاليا يفريموفا، توفيق سلوم . معجم العلوم الاجتماعية . بيروت : دار التقدم، 1992. ص 86

Alison M Keyes, The value of the special library: review and analysis, Special Libraries: Vol 86, N3, 1995, PP182-187.

Anne Mayère, Pour une économie de l'information, Paris : CNRS, 1990.

Anne Morris, Johon Sumsion, Margaret Hawkins, Economic Value of Public Libraries in the UK, Libri, 2002, vol. 52, pp 78–87.

Armen Alichan, uncertainatly : evolution and Economic Theory, Journal of political Economy: Vol 58, 1950, PP 123-141.

Carle Shapiro, Hal R Varian, Economie de l'information : guide stratégique de l'économie des réseaux, New Yourk : DeBoeck Université, 1999.

Charles R Mcclure, Jane B Robbins, Economic Benefits and Impacts from Public Libraries in the State of Florida: Final report, Tallahassee: State Library of Florida, 2000.

CILIP (Chartered Institute of Library and Information Professionals), An investment in knowledge: Library and Information Services in the United Kingdom. London: the British Council. 2002.

Daniel et al Barron, The Economic Impact of Public Libraries on South Carolina. University of South Carolina ،2005.

Danielle Milam Patrick, Making Cities Stronger:public library contribution to local economic development.Urban Libraries Council, Evanston, 2007

Dominique Foray, L'économie de la connaissance, Paris, la découverte & Syros, 2000.

Ghislaine Chartron, Evolution dans le modèle éditorial des articles scientifiques: analyse économique et stratégique , Recherches récentes en sciences de l'information: convergences et dynamiques, Toulouse, LERASS, 21-22 mars, 2002.

Indiana Business Research Centerr, The Economic Impact of Libraries in Indiana. Kelley School of Business, Indiana University, December 2007.

Jean-Michel Salaün, Economie et bibliotheque, Paris :Electre- Edition Cercle de librairie, 1997.

John Bertot, Charle McClure, Impact of external technology funding programs in public libraries. Public Libraries: vol 41, N3: 2002. PP 66-171.

Jose-Marie Griffiths, Donald W King, Increasing the Information Edge. Washington. DC: Special Libraries Association, 1993,

Joseph Stiglitz, Information and economic Analysis: a perspective. Economic journal : N 21, 1985, PP 21-41.

Lydia Arossa, Les aspects économiques et commerciaux du marché des bases de données informatisées, Paris : OCDE, 1993.

Marc Porat, The information economy, Washington : Commerce Ministre, 9 vol. 1977.

Martha S Feldman; James G March, Information in organizations, signal and symobol, Administrative Science Quatterly: N 26, 1981, pp 171-186.

Pascal Petit, L'économie de l'information : les enseignements des théories économiques. Paris : La découvert , 1998.

Ralph Perry, Realms of value. Cambridge, MA: Harvard Univer- Norwood, NJ: Ablex.sity Press, 1954.

Robert Heilbroner, Behind the veil of economics. Essays iEssays in worordly philosophy. New York: Norton.1988

Sanford J Grossman, On the efficiency of competitive stock markets where Iraders have divers information, Journal of finance: n31, 1976, PP 573-585.

Souad Odeh, Le positionnement des intermédiaires en économie de l'information numérique: Le cas de l'industrie bibliographique, thèse de doctorat soutenu à l'université lyon II, juin 2004.

Tefko Saracevic; **Paul. B. Kantor**, Studying the Value of Library and Information Services: Part I. Establishing a Theoretical Framework, Journal of Amercain Society of Information science, Vol: 48,N 6, 1997, 527–542

Unesco, Change in Continuity: Concepts and tools for cultural approach to

Development, Paris: Unesco, 2000.

United Nations Economic and Social Council, Economic Commission For Africa, The Value of Library Services in Development. Addis Ababa: Committee on Development Information, 2003.